جُهُودُ فُقَهَاءِ الجَزَائِرِ فِي خِدْمَةِ المَذْهَبِ المَالِكِي

الدكتور ماحي قندوز أستاذ محاضر. أ. جامعة تلمسان

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله الطاهرين وصحابته والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. وبعد

لا ينازع اثنان في أن المذهب المالكي من أوسع المذاهب أصولا، قواعد وفروعا؛ وأكثرها تمددا وتوسعا في العالم؛ وقد أَدْخَلَ هذا المذهب إلى شمال إفريقيا تلاميذ مالك بن أنس رحمه الله النجباء كابن القاسم العتقي وعلي بن زياد التونسي وسحنون بن سعيد التنوخي ويحيى بن يحيى الأندلسي؛ واستقر قرونا طويلة، كان هو الحاكم على شعوب هذه البلاد في عقيدتهم وتشريعهم ومعاملاتهم؛ وكل المذاهب التي حاولت منافسته لم تظفر لها بحظ موفور، سرعان ما زالت وبادت بزوال الدولة أو السلطة التي حاولت فرض هذه المذاهب؛ كمذهب الشيعة مع الدولة العبيدية واللامذهبية مع الدولة الموحدية، والخوارج الإباضية مع الدولة الرستمية، والحنفية مع الدولة التركية، والقانون الوضعي مع الهيمنة الاستعمارية، وتبعتها الدولة الوطنية بعد تحررها من الاستعمار الحربي، والتبعية المطلقة للاستعمار الفكري.

لقد بذلت أقطار المغرب الإسلامي العربي باتجاهاتها الفقهية المتعددة داخل ما صار يطلق عليه: المدرسة المالكية المغاربية؛ جهودا عظيمة في تأصيل وتقعيد وتنمية الملكة الاجتهادية في المذهب المالكي، وصارت للمدرسة المغاربية سماتها وخصائصها التي تميزها عن قريناتها الحجازية والعراقية والمصرية.

ثم إذا أردنا التعمُّق في دراسة هذه المدرسة وجدنا فقهاء الجزائر أو ما كان يعرف بالمغرب الأوسط قديما؛ قد ضربوا بحظ واسع في خدمة وتنمية واستثمار المذهب المالكي من حيث أصولُه وفرُوعه وقواعدُه والمؤلفات التي كتبوها؛ مما جعل متأخري المالكية يعتمدون بعضا منها في الفتوى والاجتهاد كالدرر المكنونة في نوازل مازونة للمازوني، والمعيار المعرب للونشريسي، وشرح ابن مرزوق التلمساني على مختصر خليل بن اسحاق.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث بالدرجة الأولى إلى التعريف بالمدرسة الفقهية المالكية الجزائرية وأهم روادها ومؤلفاتها؛ وأهم المراكز العلمية التي ساهمت بقدر كبير في تطوير المذهب المالكي وتجديده حتى يواكب متطلبات الناس وحاجاتهم؛ ودور الوحدة الفقهية المالكية في ترسيخ الوحدة الترابية والثقافية، ومحاربة البدع والمنكرات والاستعمار والأفكار الهدامة.

عناصر البحث

أما العناصر التي يتطرق إليها بحثنا هذا بإذن الله فهي كما يلي:

1. دخول المذهب المالكي إلى الجزائر.
2. الحواضر العلمية الجزائرية التي خدم فقهاؤها المذهب المالكي.
3. جهود علماء الجزائر في خدمة المذهب المالكي في مجال التدوين الفقهي.

المنهج المتبع

أما فيما يخص المنهج المتبع فيجمع بين المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي؛ لضرورة بناء نظرة تكاملية حول المدرسة الفقهية الجزائرية؛ في سبيل النهوض الحضاري ومواجهة العقبات والصعوبات التي تواجه مسيرة الصحوة والدعوة إلى الله؛ وكذلك مواكبة الفقه للتطورات المستجدة والنوازل الحادثة؛ والله ولي التوفيق.

المبحث الأول:
دخول المذهب المالكي إلى الجزائر

"كان الغالب على أهل إفريقية السنن، ثم غلب المذهب الحنفي، ولما تولى على إفريقية المعز بن باديس سنة 407 هـ؛ حمل أهلها وأهل ما والاها من بلاد المغرب على المذهب المالكي وحسم مادة الخلاف في المذاهب، فاستمرت له الغلبة عليها وعلى سائر بلاد المغرب...وذكر الفاسي في العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين أن المغاربة كلهم مالكية، إلا النادر ممن ينتحلون الأثر".[1]

يقول مالك بن المرحل المالكي:

لاَ تُخَالِفْ مَالِكَاً فِي رَأْيِهِ فَعَلَيْه جُلُّ أَهْلِ المَغْرِبِ

ويُعَدُّ الفقيه أبو محمد عبد الله بن فروخ الفارسي (ت 175هـ) فقيه القيروان ومحدِّثُها وزاهدها، من تلامذة مالك بن أنس الذين نقلوا فقهه ومسائله إلى شمال إفريقيا، فقد ولد بالأندلس سنة 115هـ، ورحل إلى المشرق وأخذ عن الأعمش وهشام بن حسان وزكريا بن أبي زائدة وأبي حنيفة والثوري، وتفقه مدة بمالك،

(1) المذاهب الفقهية الأربعة وانتشارها عند جمهور المسلمين، أحمد تيمور باشا: ص67.

واعتمد عليه في الفقه والحديث، ثم استوطن القيروان، وكان يكاتب مالكا في المسائل.[1]

ومن كبار تلامذة مالك رحمه الله الذين أدخلوا فقهه إلى المغرب العربي الإسلامي أبو الحسن علي بن زياد العبسي التونسي(ت183هـ)؛ وهو أوَّل من أدخل موطأ مالك إلى المغرب؛ بالإضافة إلى أبي محمد البهلول بن راشد القيرواني (ت183هـ).

وكانت دول الشمال الإفريقي؛ أو ما يسمى بإفريقية تابعة في بدايتها للقيروان، ومستمدة من إشعاعها الثقافي والعلمي.

يقول الدكتور موسى إسماعيل: "ويمكن القول أن معظم رواد المذهب المالكي من الجزائر أخذوا فقه مالك من أهل القيروان، ولا يستبعد أن يكون منهم من سافر إلى الحج، ولقي مالكا أو أصحابه، غير أن كتب التراجم والأخبار لم تسعفنا بشيء من أسمائهم وأخبارهم".[2]

ويصوِّر لنا القاضي عياض السبتي انتشار المذهب المالكي في ربوع المغرب الإسلامي؛ فيقول: "أما إفريقية وما وراءها من المغرب، فقد كان الغالب عليها في القديم مذهب الكوفيين، إلى أن دخل علي بن زياد وابن أشرس والبهلول بن راشد، وبعدهم أسد بن الفرات وغيرهم بمذهب مالك فأخذ به كثير من الناس، ولم يزل يفشو إلى أن جاء سحنون فغلب في أيامه وفض حلق المخالفين واستقر المذهب بعده في أصحابه فشاع في تلك الأقطار إلى وقتنا هذا".[3]

([1]) انظر: معالم الإيمان: 1/ 238 ــ 248.

([2]) المدرسة الفقهية المالكية في الجزائر ملامحها ونبوغها: ص 47 ــ 48؛ ضمن فعاليات الملتقى الوطني الخامس للمذهب المالكي بعنوان "المدرسة المالكية الجزائرية".

([3]) ترتيب المدارك وتقريب المسالك: 25/1.

وبعد انقراض الجيل الأول من تلامذة مالك، جاء الجيل الثاني الذين أخذوا عنهم؛ كسحنون بن سعيد التنوخي (ت240 هـ) الذي أخذ عن ابن القاسم وابن وهب وأشهب، وبعده جاء ابنه محمد (ت256 هـ) ثم عيسى بن مسكين بن منظور الإفريقي (ت295 هـ)، ثم أبو بكر محمد بن محمد بن وشاح المعروف بابن اللباد (ت333 هـ)، ثم جاء أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني (ت386 هـ).

وكان لظهور المدونة التي ألفها الفقيه سحنون بن سعيد التنوخي، وجمع فيها فقه مالك وأصحابه والآثار التي أخذها عن ابن وهب؛ أثره البارز في تسابق طلبة إفريقية والجزائر على حفظها وكتابتها ودراستها؛ فمن الذين أخذوا عن سحنون من أهل الجزائر؛ إسحاق بن عبد الملك المَلَشُونِي، نسبة إلى ملشون من قرى بسكرة بالصحراء الجزائرية، كان حيا في حدود 266 هـ.[1]

وممن أخذ كذلك عن سحنون أبو عبد الرحمن بكر بن حماد بن سهل الزناتي التاهرتي (ت296هـ) رحل إلى البصرة سنة 217 هـ، ثم عاد إلى القيروان سنة 239 هـ، ثم رجع إلى مسقط رأسه ومات بها.[2]

وقد سبق دخول المدونة إلى المغرب الأوسط (الجزائر) دخولها إلى المغرب الأقصى؛ لأن الذي جلبها إلى فاس هو الفقيه أبو ميمونة دراس بن إسماعيل الفاسي (ت357هـ).[3]

وللمالكية في دراسة المدونة طريقان أو اصطلاحان؛ الاصطلاح العراقي والاصطلاح القروي؛ يقول الفقيه المقري التلمساني:"وقد كان للقدماء، ﷺ، في

([1]) انظر: معجم أعلام الجزائر، عادل نويهض: ص 51.

([2]) انظر: المرجع نفسه: ص54.

([3]) انظر: شجرة النور الزكية، محمد مخلوف: 103/1

تدريس المدونة اصطلاحان: اصطلاح عراقي، واصطلاح قروي. فأهل العراق جعلوا من مصطلحهم مسائل المدونة هي الأساس، وبنو عليها فصول المذهب بالأدلة والقياس، ولم يعرجوا على الكتاب بتصحيح الروايات، ومناقشة الألفاظ، ودأبهم القصد إلى إفراد المسائل، وتحرير الدلائل، ورسم الجدليين، وأهل النظر من الأصوليين. وأما الاصطلاح القروي فهو البحث على ألفاظ الكتاب، وتحقيق ما احتوت عليه بواطن الأبواب، وتصحيح الروايات وبيان وجوه الاحتمالات والتنبيه على ما في الكلام من اضطراب الجواب، واختلاف المقالات، مع ما أنضاف إلى ذلك من تتبع الآثار، وترتيب أساليب الأخبار، وضبط الحروف على حسب ما وقع من السماع، وافق ذلك عوامل الأعراب أو خالفها.

فهذه كانت سيرة القوم رضوان الله عليهم، إلى أن عم التكاسل، وصار رسم العلم كالماحل، ويحقق ما قلناه تصرف التونسي في تعاليقه اللطيفة المترع، واللخمي في تبصرته البارعة الختام والمطلع، إلى غير ذلك من تآليف القرويين وتعاليق المحققين، من الشيوخ الأفريقيين.

وقد سلك القاضي عياض في تنبيهاته مسلكا جمع فيه بين الطريقتين والمذهبين وذلك لقوة عارضته، نفعه الله بذلك، وأعاد إلينا من بركاته".[1]

وكان لهذين الطريقين أو الاصطلاحين حضور عند فقهاء الجزائر؛ ونضرب على ذلك مثالين اثنين:

الأول في طريقة القرويين؛ يقول أبو العباس الغبريني:"وأخبرني شيخنا الفقيه أبو محمد عبد العزيز بن عمر بن مخلوف رحمه الله؛ قال: لما ظهر للشيخ رحمه الله من فقهاء وقته أنهم اعتقدوا أنه لا يعرف فقه مذهب مالك علم معرفتهم به؛ قال:

(1) أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض: 23/3.

فكان إذا أقرأ التهذيب يُبَيِّنُ في كثير من مواضعه أنه مخالف لأصل المدونة ومغاير لها، ويأمر بالأصل فيُقَاس، فيبين المخالفة بينهما، وبين ما وقع لمالك وأصحابه في الكتب التي وقع فيها النقل حتى يقرِّرَهم في طريقهم".[1]

الثاني في طريقة العراقيين؛ يقول الغبريني في ترجمة الفقيه أبي العباس الغماري (ت 682هـ):"كانت دروسه منقحة الإيراد، عذبة المورد بقريب ما يستفاد، حضرت دروسه وشاهدتها، كان يبدأ بين يديه رحمه بقراءة الرقائق أولا؛ وبعد ذلك بالفقه وأصول الفقه، وكان يقرأ التهذيب عليه ويقرأ الجلاب فيكثر البحث وتتحد القرائح، ويجيء بالمسألة الخلافية فيرتضي أحد وجهيها، فيبحث عليه إلى أن يظهر الرجحان، ويقع التسليم ثم يأخذ الطريق الآخر ويلزم أصحابه ما كان هو يناظر عليه؛ فلا يزال إلى أن يظهر الرجحان في ذلك الطرف".[2]

كما أن مختصر أبي عمرو بن الحاجب المعروف بجامع الأمهات أو المختصر الفرعي، كان أول من أدخله إلى بجاية الفقيه أبو علي ناصر الدين المشذالي الزواوي (ت 731هـ)؛ يقول عنه عبد الرحمن بن خلدون: "ولّما جاء كتابه (المختصر الفقهي) إلى المغرب آخر المائة السّابعة، عكف عليه الكثير من طلبة المغرب وخصوصا أهل بجاية؛ لما كان كبير مشيختهم أبو عليّ ناصر الدّين الزّواويّ هو الّذي جلبه إلى المغرب؛ فإنّه كان قرأ على أصحابه بمصر ونسخ مختصره ذلك؛ فجاء به وانتشر بقطر بجاية في تلميذه، ومنهم انتقل إلى سائر الأمصار المغربيّة؛ وطلبة

(1) عنوان الدراية فيمن عرف في المائة السابعة ببجاية: ص 147، وانظر كذلك مثالا آخر عن نفس الطريقة عند الشيخ محمد بن الحسن بن مخلوف المزيلي الراشدي التلمساني ذكره ابن مريم التلمساني في كتابه البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان: ص 87، ومقدمة ابن خلدون: 10/3 ــ 11.

(2) عنوان الدراية: ص 112، كفاية المحتاج للتنبكتي: ص35.

الفقه بالمغرب لهذا العهد يتداولون قراءته ويتدارسونه، لما يؤثر عن الشّيخ ناصر الدّين من التّرغيب فيه".[1]

ويتلخص منهج ابن الحاجب في مختصره بذكر فقه الباب في مسائله المتفرقة، وبذكر الأقوال في كل مسألة على تعدادها؛ فكان كالبرنامج للمذهب.[2]

ومن عناية علماء الجزائر بهذا الكتاب؛ ما ذكره الفقيه أبو زكريا المازوني في صدر كتابه الدرر المكنونة في نوازل مازونة: "وما يَقَعُ مع الأصحاب في المُذَاكَرَات أو في مَجْلِس الإقراء، من إشْكَال في كلام ابن الحَاجبِ أو شُرَّاحِه، وفيما اعتَرَضَ به بعضهم على بعض ليَقَعَ لي التَّحقيق في الجملة، وأُضِيفُ إلى ذلك ما كُنْت تَلَقَّيْتُه من أشْيَاخِي من بَنَاتِ فِكْرِهم، أو نَقْلٍ غَرِيب عن غيْرِهم، يَتَشَوَّفُ الطَّالِب إليه، وتَنْشَرِح نفسه عند الإطِّلاع عليه".[3]

كما أن مختصر خليل بن إسحاق الجندي (ت767هـ) دخل إلى الجزائر على يد الفقيه محمد بن فتوح التلمساني، وهو الذي أشاعه في فاس؛ كما كان أول من أدخل الشامل وشروح المختصر لبهرام الدميري وحواشي التفتازاني على العضد الإيجي وشرح ابن هلال على ابن الحاجب؛ هو محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن الإمام التلمساني (ت845 هـ).[4]

ولما ضعفت الهمم ونقصت القدرات العلمية مقارنة بما كان عليه الأئمة السالفون، كانت المدرسة الفقهية المالكية تزدهي على غيرها من الأقطار بوجود

(1) المقدمة: 12/3.

(2) انظر: المصدر السابق.

(3) الدرر المكنونة في نوازل مازونة: 1/ 199.

(4) انظر: البستان لابن مريم: ص 221، ولقط الفرائد لابن القاضي: ص239.

علماء ومجتهدين جهابذة خدموا المذهب المالكي بآرائهم النيرة ومؤلفاتهم العلمية الجليلة وتحقيقاتهم النافعة.[1]

وفي هذا الصدد يصوِّر لنا الفقيه المقَّري التلمساني ما آل إليه الفقه في القرن الثامن الهجري؛ فيقول:"ثم كَلَّ أهل هذه المائة عن حال من قبلهم من حفظ المختصرات وشق الشروح والأصول الكبار، فاقتصروا على حفظ ما قَلَّ لفظه، ونزر حظه، وأفنوا أعمارهم في فهم رموزه، وحلِّ لغوزه، ولم يصلوا إلى رد ما فيه إلى أصوله بالتصحيح، فضلاً عن معرفة الضعيف من ذلك والصحيح، بل هو حل مقفل، وفهم أمر مجمل، ومطالعة تقييدات زعموا أنها تستنهض النفوس، فبينما نحن نستكبر العدول عن كتب الأئمة إلى كتب الشيوخ، أتيحت لنا تقييدات للجهلة، بل مسودات الموسوخ، فإنا لله وإنا إليه راجعون".[2]

المبحث الثاني:
الحواضر العلمية الجزائرية التي خدم فقهاؤها المذهب المالكي

لقد عرف القطر الجزائري مجموعة لا بأس بها من الحواضر العلمية؛ كان لها علماؤها ومدارسها ومساجدها ومؤلفاتها؛ وأثَّرَت إيجابا في الحركة الفقهية والاجتهادية في المذهب المالكي وزادت من إثرائه؛ وسنذكر ثلاثة أمثلة منها على سبيل البيان لا الحصر.

المطلب الأول: حاضرة بجاية وإسهامات فقهائها في خدمة المذهب المالكي

تقع هذه المدينة التاريخية إلى الشمال الشرقي للقطر الجزائري؛ تداول على حكمها بنو حماد والموحدون وغيرهم؛ وسبق التطرق إلى أن مختصر ابن الحاجب

(1) انظر: المدرسة الفقهية الجزائرية: ص 54.

(2) نفح الطيب: 277/5، البستان: ص 218 ــ 219.

كان أول من أدخله بجاية وأشاعه بين طلبتها هو الفقيه ناصر الدين الزواوي؛ وكانت بجاية متأثرة بالمدرسة المالكية التونسية والمعروفة بمدرسة القيروان؛ لا تخرج عن أصولها إلا فيما ندر؛ وقد اعتمد فقهاء بجاية في البداية على منهج أهل الحجاز؛ المتمثل في الاعتماد على النقل تأسيا بطريقة أهل المغرب والأندلس، ثم قاموا بتطوير منهجهم بمزجه بالمنهج العراقي في تفريع المسائل وإعمال الرأي والقياس؛ وكان لدخول مختصر ابن الحاجب الفرعي دور بارز في المنهجية الفقهية عند فقهاء الحاضرة البجائية.[1]

كما أن الطريقة التي سار عليها فقهاء بجاية، قد أدخلوا فيها منهجا جديدا تمثل في استحداث مقياس الفتوى والعمل كآلية للاختيار والترجيح بين طريقة الحجازيين والعراقيين.[2]

ولقد راجت العلوم في حاضرت بجاية، وازدهرت سوقها، وقصدها الفقهاء والمحدثون والمفسرون والمتصوفة من كل مكان، خاصة من الأندلس بعد نكبتها؛ وللتدليل على صحة هذا الكلام؛ نطالع كتاب عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية لأبي العباس أحمد بن أحمد الغبريني (ت 704 هـ) الذي ترجم فيه لـ 150 عالما؛ يقول أبو علي المسيلي: "أدركت ببجاية ما ينيف عن تسعين مفتيا، ما منهم من يعرف أبا علي الحسن بن علي المسيلي من يكون".[3] ومن جلة فقهائها وعلمائها:

(1) انظر: مدرسة بجاية وإسهامها في خدمة المذهب المالكي، دة/ حفيظة بلميهوب: ص 100، ضمن فعاليات الملتقى الوطني الخامس للمذهب المالكي بعنوان "المدرسة المالكية الجزائرية"، وراجع كتاب الإمام أبو زيد عبد الرحمن الواغليسي آثاره وآراؤه الفقهية قسم الدراسة لنفس الباحثة.

(2) انظر: المرجع نفسه: ص 101.

(3) عنوان الدراية: ص90.

1. **أبو علي ناصر الدين منصور بن أحمد المشذالي الزواوي (ت731هـ)**: تعلم ببجاية، ورحل إلى المشرق، ولقي عز الدين بن عبد السلام وشرف الدين ابن السبكي وشمس الدين الأصبهاني؛ قال عنه التجيبي في رحلته: "يعلِّم الطلبة طرق البحث ومآخذ الخلاف، يورد عليهم الأسئلة، ويأمرهم بالجواب ويعرض دِولهم عن ظهر قلب، غاية الإنصاف في المذاكرة، وإذا اعترض طالب صاحبه في مسألة استفهمه عما قال، فإن فهمه تركه يعترض عليه، وإلا قال له: أنت لا تعلم ما قال، فكيف تعترض عليه".[1]

وله فتاوى ومناظرات فقهية، مبثوثة في كتاب المعيار المعرب للونشريسي.[2]

2. **أبو الروح عيسى بن مسعود المنكلاتي الزواوي المالكي(743ه)**: اشتغل بالتدريس بمصر ودمشق؛ ألَّف شرحا على صحيح مسلم، أسماه: إكمال إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم[3] كما شرح مختصر ابن الحاجب في سبع مجلدات، واختصر جامع ابن يونس وشرح المدونة.[4]

3. **أبو زيد عبد الرحمن بن أحمد الوغليسي (ت786 هـ)**: أخذ ببجاية عن أبي العباس أحمد بن إدريس البجائي كبير علماء بجاية؛ كانت وفاته بعد (ت760 هـ)، وأخذ عن أحمد بن عيسى البجائي؛ من أبرز أعماله الفقهية التي اعتنى بها العلماء: المقدمة الوغليسية، التي اقتصر فيها صاحبها على أبواب الطهارة والصلاة والصيام.[5]

---

(1) كفاية المحتاج: ص 486، عنوان الدراية: ص 200.

(2) انظر: المعيار المعرب: 131/1، 331/5، 139/12.

(3) طبع منه الجزء السابع بالدار التوفيقية بالجزائر سنة 2011م.

(4) انظر: الديباج المذهب: 57/2، معجم أعلام الجزائر، عادل نويهض:ص 128.

(5) انظر: نيل الابتهاج: ص 142، معجم أعلام الجزائر: ص83، الإمام أبو زيد عبد الرحمن الواغليسي آثاره وآراؤه الفقهية: ص 73 وما بعدها.

المطلب الثاني: حاضرة تلمسان وإسهامات فقهائها في خدمة المذهب المالكي

تقع حاضرة تلمسان إلى الشمال الغربي من القطر الجزائري فتحها أبو المهاجر دينار، ثم عقبة بن نافع الفهري، في العقد الأول من النصف الثاني للقرن الأول الهجري؛ لتكون مركزا أصيلا من مراكز الفكر في المغرب الإسلامي.

وقد حباها الله بنعم وفيرة، ليس أقلّها أن جعلها مقصدا للعلماء ومحجَّة لطلبة العلم، يؤمونها من كل فج بعيد؛ ليتزودوا من علمائها وفقهائها وصالحيها وزهادها؛ وقد ساعدها عوامل كثيرة لتتبوأ مصاف الحواضر العلمية العالمية، ابتداء من اعتدال مناخها وجمال طبيعتها وطيبة أهلها، عدا عن ازدهار الحضارة والعمران بها؛ خاصة أيام بني مرين وبني زيان، الذين كانوا يتنافسون في بناء المدارس والمساجد والقصور، واستدعاء كبار الفقهاء إليهم وصرف الجرايات على الطلبة؛ فعرفت تلمسان نهضة علمية وفكرية كبيرة؛ زد على ذلك توافد الأندلسيين عليها لما سقطت الأندلس وهُجِّرَ منها أهلها قصرا؛ فوجدوا من تلمسان وأحوازها كل ترحاب.

يقول عبد الرحمن بن خلدون:" ولم يزل عمران تلمسان يتزايد، وخطّتها تتسع والصروح بها بالآجرّ والقرميد تعلى وتشاد، إلى أن نزلها آل زيان واتخذوها دارا لملكهم، وكرسيّا لسلطانهم، فاختطوا بها القصور المؤنقة والمنازل الحافلة، واغترسوا الرياض والبساتين وأجروا خلالها المياه، فأصبحت أعظم أمصار المغرب. ورحل إليها الناس من القاصية ونفقت بها أسواق العلوم والصنائع، فنشأ بها العلماء واشتهر فيها الأعلام، وضاهت أمصار الدول الإسلامية والقواعد الخلافية."[1]

(1) ديوان العبر: 105/7.

وتطالعنا كتب التراجم والرجال بذكر أول فقيه مالكي دخل تلمسان؛ وهو الشيخ أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي الأسدي (ت442هـ)، وقد قدم إليها من طرابلس الغرب؛ وله شرح على الموطأ وشرح على صحيح البخاري.[1]

كما دخلت عائلة المرازقة إلى تلمسان في فترة محاصرة المرابطين لتلمسان ما بين 472هـ/475هـ، وقد قدم جدهم مرزوق العجيسي من القيروان؛ ومنه تناسلت عائلة علمية كبيرة لا يزال عقبهم في تلمسان إلى يومنا.[2]

كما ظهرت عائلة المقَّري العلمية في القرن السادس للهجرة؛ وفيهم الفقهاء والأصوليون والأدباء؛ وعائلة العقبانيين ثم الشريف ثم ابن هدية وغيرهم كثير.[3]

ومن أبرز فقهائها ومجتهديها:

1. **أبو عبد الله الشريف الحسني التلمساني(ت 771 هـ)**: محمد بن أحمد بن علي الإِدْرِيسي الحسني، أبو عبد الله العلويني المعروف بالشريف التلمساني، من أعلام المالكية، انتهت إليه إمامة المذهب بتلمسان، ورحل إلى فاس مع السلطان أبي عنان، ثم نكبه أبو عنان، واعتقله شهرا، ودعي إلى تلمسان، وكان قد استولى عليها أبو حمو (موسى بن يوسف) فذهب إليها، وزوجه "أبو حمو" ابنته، وبنى له مدرسة أقام يدرّس فيها إلى أن مات؛ من كتبه "مفتاح الوصول إلى بناء الفروع والأصول" في أصول الفقه، كتب عليه عبد الحميد ابن باديس شرحا مختصرا، حال تدريسه

(1) الديباج المذهب: 165/1، شجرة النور الزكية: ص110.

(2) راجع في هذه المسألة أطروحة الدكتوراه بعنوان "بيوتات العلماء بتلمسان من القرن 7هـ حتى القرن 10هـ؛ د/ نصر الدين بن داود، قسم التاريخ، جامعة تلمسان.

(3) المرجع نفسه.

له، و"شرح جمل الخونجي" وكان لسان الدين ابن الخطيب كلما ألف كتابا بعثه إليه وعرضه عليه.[1]

2. أبو عبد الله محمد بن مرزوق التلمساني (ت 842هـ): محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن مرزوق الحفيد العجيسي التلمساني؛ فقيه وأصولي ونحوي ولغوي وبياني وعروضي؛ ولد سنة 766هـ، أخذ عن الشريف أبي عبد الله التلمساني وسعيد العقباني وأبي إسحاق المصمودي وابن عرفة وسراج الدين البلقيني والحافظ أبي الفضل العراقي ومجد الدين الفيروزآبادي، وعنه أخذ عبد الرحمن الثعالبي وقاضي الجماعة عمر القلشاني ومحمد بن العباس ونصر الزواوي ويحيى المازوني والحافظ التنسي والإمام ابن زكري.

له ثلاث شروح على البردة؛ الأكبر والأوسط والأصغر، والمفاتيح القرطاسية في شرح الشقراطيسية، والمفاتيح المرزوقية في استخراج رموز الخزرجية، ورجزان في مصطلح الحديث، واختصار ألفية العراقي في الحديث، واختصار الحاوي في الفتاوي لابن عبد النور، وشرح جمل الخونجي، وغيرها كثير.[2]

3. أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسي التلمساني (ت914هـ): أخذ عن محمد بن العباس وقاسم العقباني وابن الجلاب وابن مرزوق الكفيف؛ وخرج إلى فاس؛ أخذ عنه ولده عبد الواحد وابن الغرديس التغلبي؛ له: المنهج الفائق؛ وإيضاح المسالك، المِعْيَارُ المُعْرِبُ والجَامِعُ المُغْرِبُ عن فتَاوَى إفريقِيَّةَ والأنْدَلُسِ والمَغْرِبِ.[3]

(1) البستان: ص164، الأعلام للزركلي: 327/5.

(2) انظر: نفح الطيب: 420/5، ونيل الابتهاج:504/1، والبستان: ص201.

(3) انظر: نيل الابتهاج: ص135، والبستان: ص59.

المطلب الثالث: حاضرة الصحراء الكبرى أو إقليم توات وجهود فقهائه في خدمة المذهب المالكي.

يشكل إقليم توات المجموعة الكبيرة لواحات الصحراء الجزائرية بالجنوب الغربي؛ تؤلف في مجموعها إقليم عبور ما بين سفوح الأطلس الجنوبي وبلاد السودان، يحدها شمالا العرق الغربي وهضبة تادمايت التي تلتف حول جوانبها هذه الواحات؛ ومن الجنوب هضبة مويدير، ويشكل وادي الساورة الطريق التجاري لإقليم توات؛ وهذا الإقليم ينقسم إلى ثلاثة مناطق هي: تنجورارين، وتوات وتيدكلت.(1)

ومن خصائص هذه المدرسة أنها تركز على حفظ المتون والشواهد المقيدة للقضايا الجزئية والشاذة، واعتماد نظام المجلس والوقفة، بحيث يدرس الطالب مع الطلاب السابقين واللاحقين؛ كما تركز على اعتماد الإجازة الفقهية التي تمنح للطالب بعد انتهاء تحصيله.

وتعد من الحواضر العلمية المستقرة والمعمِّرة إلى يومنا هذا؛ وصلاتها العلمية مع حواضر العلم كفاس وتلمسان وبجاية والجزائر وحتى خارج الجزائر خاصة إفريقيا (مالي وشنقيط وجنوب تونس وليبيا).

كما يغلب عليها طابع المؤلفات التدريسية في شتى الفنون، خاصة الفقهية منها، ثم التأليف في كتب النوازل الفقهية.(2)

ومن الأعلام الفقهاء في هذه المنطقة:

(1) انظر: إسهامات علماء توات في مجال النوازل الفقهية، أ/ زهير قزان: ص 172 ــ 173؛ ضمن فعاليات الملتقى الخامس للمذهب المالكي بعنوان "المدرسة المالكية الجزائرية".

(2) انظر: المدرسة المالكية في الجنوب الجزائري: د/ كشنيط عز الدين: ص 160 ــ 161، ضمن فعاليات الملتقى الخامس للمذهب المالكي بعنوان "المدرسة المالكية الجزائرية".

1. **الشيخ محمد بن عبد الكريم المغيلي (ت909 هـ).**
2. **الشيخ عبد الله العصنوني (ت 927 هـ).**
3. **الفقيه أحمد بن يوسف التيليلاني(ت1078 هـ).**
4. **الشيخ عبد الرحمن بن إبراهيم الجنتوري (ت 1160 هـ).**
5. **سيدي البكري بن عبد الكريم (ت1133 هـ).**[1]

ومن الإنتاج الفقهي لأهل هذه الحاضرة الفقهية:

1. النوازل للشيخ باي بن عمر الكنتي؛ جمعها تلميذه سيدي محمد بن بادي الكنتي؛ وهي في مجلدين ضخمين؛ ونسخها الخطية بخزائن تمنراست بالجنوب الجزائري.

2. نوازل الزجلاوي؛ للفقيه محمد بن أمحمد (فتحا) بن أحمد الزجلاوي التواتي (ت 1212 هـ)، اعتنت بقضايا الفقارات والسقي؛ قال عنه صاحب الدرة الفاخرة: "كان رحمه الله أحد المجتهدين في عصره، كان عالما بالفرائض، وعليه مدار الفتوى، انتهت إليه الرئاسة في الديار التواتية، شرح مختصر خليل وابن عاشر والرسالة، وله نظم غريب القرآن، ونظم مسائل الالتزام للحطاب".[2]

3. جواهر الإكليل في نظم مختصر خليل، للشيخ خليفة بن حسن القماري(ت 1207هـ).

4. تحلية القرطاس بالكلام على مسألة تضمين الخماس، للفقيه محمد بن أبَّ بن أحمد الزموري التواتي (ت 1160هـ).

---

(1) المدرسة المالكية بتوات، د/ محمد الدباغ: ص 210 وما بعدها.

(2) انظر: سلسة النوات في ذكر علماء وصالحي توات: 9/2؛ نقلا عن محاضرة الأستاذ زهير قزان، إسهامات علماء توات في مجال النوازل الفقهية: ص 194.

5. غنية المقتصد السائل فيما وقع في توات من القضايا والمسائل، للشيخ محمد بن عبد الرحمن البلبالي (ت 1244 هـ).[1]

المبحث الثالث:
جهود علماء الجزائر في خدمة المذهب المالكي
في مجال التدوين الفقهي

المطلب الأول: المؤلفات الفقهية الجزائرية المعتمدة في الفتوى

ممَّا هو مقرَّر عند العلماء أن الكتب والمصنفات الفقهية ليست في درجة واحدة من حيث الاعتماد في الفتوى والنقل المذهبي؛ لذلك نجد الفقهاء يعتنون بكتب الفتوى المعتمدة في المذهب؛ والمدرسة الجزائرية لها ثلاثة مصنفات على الأقل، اعتمدها المالكية المتأخرون سندا للفتوى والتخريج الفقهي؛ نحاول ترتيبها زمنيا:

1: المَنْزِعُ النَّبِيلُ في شرح مختصر خليل؛ لمحمد بن أحمد بن مرزوق الحفيد العجيسي التلمساني (ت842هـ)؛ قال عنه النابغة الغلاوي الشنقيطي (ت1245هـ) في نظمه:

واعْتَمَدُوا مُخْتَصَرَ ابْنِ عَرَفَهْ كَذَا ابْنَ مَرْزُوقٍ وعَنْ مَنْ عَرَفَه
بشَرْحِهِ للشَّيْخِ مَا إنْ عَمَّمَه لكنَّه سَرْوَلَه وعَمَّمَهْ.[2]

وقد نوَّه به أبو عبد الله الحطاب(954 هـ)؛ وذكره في أكثر من 25 موضعا من كتابه مواهب الجليل في شرح خليل؛ وقال عنه: "وَشَرْحُ الْفَصْلَيْنِ الأَوَّلَيْنِ مِنْ كَلامِ الْعَلامَةِ الْمُحَقِّقِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْزُوقٍ

(1) انظر: إسهامات علماء توات في مجال النوازل الفقهية، أ/ زهير قزان: ص 196.

(2) بوطليحية، نظم في المعتمد من الكتب والفتوى على مذهب المالكية؛ للنابغة الغلاوي الشنقيطي: ص81 ـ 82.

التِّلِمْسَانِيِّ وَلَمْ أَرَ أَحْسَنَ مِنْ شَرْحِهِ؛ لِمَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ مِنْ تَفْكِيكِ عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ وَبَيَانِ مَنْطُوقِهَا وَمَفْهُومِهَا وَالْكَلامِ عَلَى مُقْتَضَى ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ النَّقْلِ، وَلَكِنَّهُ عَزِيزُ الْوُجُودِ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَكْمُلْ؛ وَلا يَقَعُ إلا فِي يَدِ مَنْ يَضَنُّ بِهِ حَتَّى لَقَدْ أَخْبَرَنِي وَالِدِي أَنَّهُ كَانَ عِنْدَ بَعْضِ الْمَكِّيِّينَ كُرَّاسٌ مِنْ أَوَّلِهِ فَكَانَ لَا يَسْمَحُ بِإِعَارَتِهِ، وَيَقُولُ: إنْ أَرَدْت أَنْ تُطَالِعَهُ فَتَعَالَ إلَيَّ".[1]

وقال ابن السالك:"المترع النبيل في شرح مختصر خليل؛ شرح منه الطهارة في مجلدين، ومن الأقضية لآخره في سفرين؛ في غاية الإتقان والتحرير والاستيفاء؛ وذلك معنى قول الناظم محمدن بن أحمد فال التندغي:

ونَجْلُ مَرْزُوقٍ عَلَى خَلِيلٍ مَا عَمَّ بَلْ سَرْوَلَه وعَمَّمَا ".[2]

2: الدرر المكنونة في نوازل مازونة، لأبي زكريا يحيى بن موسى المغيلي المازوني(ت883 هـ)[3]، وهذا الكتاب يعد موسوعة كبيرة جمع فيه فتاوى وأجوبة علماء تلمسان والجزائر؛ يقول أبو زكريا المازوني في مقدمة كتابه:"وقد كان اتَّفَق لمولايَ الوالِد رحمه الله في مُدَّة قَضَائِه، ما اتَّفَقَ لي من الالْتِجَاء إلى كُتُب الأسئِلة للأئِمَة المُعاصِرين له، حتَّ اجتَمَع لَه من أَجْوِبَتِهم جُملةً وافرة....فضَمَمْت ما كنْت جَمَعْت، وما جَمَعَ مَوْلاي الوالد رحمه الله تعالى وما وَجَدْتُه بيَدِ بعض الخصوم، ويَدِ بعض القُضَاة، وكُتُبَاً من أجوبة المتأخِّرين المُتَضَمِّنَة مسائِلَ العبادات ومَسَائِل العادات، مع ما كنت أُسْأَل عنه أو سَأَلَه غيري، وما يَقَعُ مع الأصحاب

(1) مواهب الجليل شرح مختصر خليل، للحطاب: 3/1، كما نقل عنه محمد المواق في التاج والإكليل في شرح خليل، والخرشي في حاشيته، والنفراوي في شرح الرسالة، والدسوقي في الشرح الكبير على خليل، ومحمد عليش في منح الجليل.

(2) نيل الابتهاج لأحمد بابا التنبكتي: ص 507، واصطلاح المذهب د/ محمد إبراهيم علي: ص469.

(3) انظر: نيل الابتهاج: 637/2، وشجرة النور الزكية: ص 265.

في المُذَاكَرَات أو في مَجْلِس الإقراء، من إشْكَال في كلام ابن الحَاجِب أو شُـرَّاحِه، ... وأُضِيفُ إلى ذلك ما كُنْت تَلَقَّيْتُه من أشيْاخِي من بَنَاتِ فِكْرِهم، أو نَقْلٍ غَرِيب عن غيْرِهم، يَتَشَوَّفُ الطَّالِب إليه، وتَنْشَرِح نفسه عند الإطِّلاع عليه...واقتَصَـرْت في جميع ذلك على أَجْوِبَة المتَأَخِّرين من علماء تونس وبجاية والجزائـر وأشـياخنا التِّلِمْسانيين؛ كشيْخي ومُفيدي شيخُ الإسلام، علَمُ الأعلام، العـارف بالقَوَاعِـد والمباني، سيدي أَبُو الفضل قَاسِم العُقْبَاني، وشَيْخِي الإمام الحـافظ بَقِيَّـةُ النُّظَّـار والمجتهدين، ذِي التَّوَاليف العَجِيبَة، والفَوَائِد الغريبة، مُسْتَوفِي المطالِب والتَّحقِيـق؛ سيدي أبي عبد الله مُحمَّد بن مرزُوق، وشيْخِي الإمام الحافظ المُتَفَنِّن بقيَّةُ النَّـاس، سيدي أبو عبد الله محمد بن العبَّاس، وغيرهم من أشياخِنا وأصـحابِنا مـن أهـل وطنِنَا".[1]

قال محمد النابغة بن عمر الغلاوي في نظمه:

"واعْتَمَدُوا نَـوَازِلَ الهِـلاَلِي ودُرِّهِ النَّثِـيرِ كـاللاَّلِي
كَذَاكَ مَا يُعْزَى إِلَـى مَازُونَـه وهُوَ المُسَمَّى الدُّرَرُ المَكْنُونة"[2]

3. المِعْيَارُ المُعْرِبُ والجَامِعُ المُغْرِبُ عن فتَاوَى إفريقِيَّةَ والأنْدَلُسِ والمَغْـرِبِ؛ لأبي العباس أحمد بن يحي الونشريسي التلمساني(ت914هـ).[3]

(1) الدرر المكنونة في نوازل مازونة:1/ 199 ــ 200.

(2) بوطليحية: ص 87.

(3) وكتاب المعيار المعرب مطبوع طبعتين: الأولى: سنة 1314هـ/1897م بالمطبعة الحجرية بفاس في 12 جزء، والثانية: سنة 1401هـ/1981م بدار الغرب الإسلامي **ببيروت في 13 مجلدا، قام بإخراجه جماعة من الفقهاء بإشراف د/ محمد حجي، إلاَّ أنَّهم لم يعتمدوا على شيء من المخطوطات بل قُصَارَاهُم الطبعة الحجرية السابقة؛ فجاء فيها سقط كبير وأخطاء مطبعية تحتاج إلى التصحيح والمقابلة؛ وقد قام بتلخيص المعيار أحمد المجليدي الفاسي (ت1094هـ) في كتاب الإعلام بما في المعيار من فتاوى الأعلام.**

وكتاب المعيار من الكتب المعتمدة في الفتوى عند المالكية جمع فيه فتاوى المتأخرين والعصريين من علماء الأندلس والمغرب؛ يقول النابغة الغلاوي الشنقيطي:

"واعْتَمَدُوا المِعْيَارَ لكن فِيهِ أجْوِبَة ضعَّفَهَا بفِيهِ".[1]

يقول الأستاذ يحي بن البراء: "يشير الناظم إلى أن الونشريسي قد ضَعَّفَ بعض الفتاوى التي في معياره، من ذلك مسألة منع الغراس في الأرض المحبسة لأنه يؤدي إلى بيع الحبس؛ لأن الشجر يتناول الأرض، وإذا وقع الغراس في الأرض المحَّبسة فليس لغارسه إلا قيمته مقلوعا، وإن كان الغراس بأمر من القاضي؛ فقال صاحب المعيار: يمضي فعله وله ما غرس؛ أي حصته منه، وضعَّف هذا القول".[2]

وقال ابن السالك: "وأما قول القائل: أجوبة ضعفها بفيه؛ لعله يريد أنه ينقل الأجوبة التي لم يتفق على صحتها، وقد طالعناه من أوله إلى آخره ورأيت فيه أجوبة فاسدة، واحد في الأحباس عن ابن أبي الدنيا فإنه فاسد قطعا، وواحد في الهبات معزو للطرر وليس فيها".[3]

المطلب الثاني: إسهامات الفقهاء الجزائريين في خدمة المذهب المالكي

أولا. خدمتهم للكتب الأصول والمختصرات الفقهية

أ . **خدمة الموطأ**: لمالك بن أنس الأصبحي (ت179 هـ)؛ وهو المصدر الأول في الفقه المالكي، والذين خدموه من أهل الجزائر:

* أحمد بن نصر الداودي الأسدي (ت402هـ)؛ أصله من المسيلة؛ وارتحل إلى طرابلس ثم استقر بتلمسان ومات بها، له باع طويل في الفقه والحديث؛ ترك عدة

(1) بوطليحية: ص 88.

(2) المرجع نفسه؛ حاشية المحقق: ص 87.

(3) انظر: عون المحتسب: ص84، نقلا عن بوطليحية: ص 88.

مؤلفات من بينها كتابان في الفقه لهما أهمية كبيرة في التراث الفقهي المالكي وهما: "كتاب الأموال" الذي بحث فيه النظام المالي للدولة الإسلامية من حيث الموارد والمصارف، والثاني: شرحه للموطأ، إذ يعد من أوائل الشروح ظهورا في المغرب الأوسط، وسماه "النامي في شرح الموطأ؛ وله كذلك الواعي في الفقه والنصيحة في شرح البخاري".[1]

* أبو عبد الملك مروان بن علي البوني الأسدي (440 هـ) وهو تلميذ الداودي من أهل بونة وهي عنابة حاليا؛ ألف شرحا على الموطأ سماه: تفسير الموطأ.[2]

* محمد بن عبد الحق الكومي الندرومي التلمساني (ت625هـ) له كتاب "الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب" انتقاه من كتاب له جامع حافل كبير اسمه "المختار الجامع بين المنتقى والاستذكار".[3]

* محمد بن الحسن أبركان الراشدي التلمساني (ت868هـ) له كتاب فيه رجال الموطأ سماه" المَشْرَعُ المُهَيَّأ في ضبط مشكل رجال الموطأ".

ب. **خدمة المدونة**؛ لسحنون بن سعيد التنوخي؛ وهي المصدر الثاني عند المالكية؛ وسبقت الإشارة إلى أن الفقيه إسحاق بن عبد الملك الملشوني قد تتلمذ على سحنون، وجلب معه المدونة إلى بلاد الجزائر؛ وممن اعتنى بها من الفقهاء:

(1) الديباج المذهب: 165/1، شجرة النور الزكية: ص110.

(2) الكتاب حققه في مجلدين الدكتور عبد العزيز دخان الجزائري؛ وطبعته وزارة الأوقاف القطرية بالتعاون مع دار النوادر بالكويت سنة 2012م.

(3) كتاب الاقتضاب حققه الدكتور عبد الرحمن العثيمين في مجلدين وطبعته مكتبة العبيكان بالسعودية سنة 2001م، أما كتاب المختار فلا يزال مخطوطا في الخزائن المغربية.

* أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي التلمساني(ت895هـ)؛ شرح المدونة؛ و لم يكمل الشرح.[1]

جـ. **خدمة تهذيب المدونة**؛ لأبي سعيد خلف بن أبي القاسم محمد البراذعي الأزدي القيرواني(ت 378 هـ)؛ وكان أهل المغرب يتعاهدون كتاب التهذيب في دروسهم.[2]

وممن خدمه من فقهاء الجزائر:

* أبو الروح شرف الدين عيسى بن مسعود المنكلاتي الزواوي (ت743 هـ).

* محمد بن أحمد بن مرزوق الحفيد التلمساني(ت842هـ)، له: روض الأريب ومنتهى أمل اللبيب في شرح التهذيب؛ لم يكمله.[3]

* أبو الربيع سليمان بن يوسف الحسناوي البجائي قاضي مدينة بجاية (ت877هـ).[4]

د. **خدمة جامع الأمهات في الفقه**؛ وهو مختصر ابن الحاجب عثمان بن عمر بن أبي بكر (ت646 هـ)، وقد دخل كتابه إلى بجاية آخر المائة السابعة عن طريق الشيخ أبي على ناصر الدين الزواوي، كما سبقت الإشارة إلى ذلك؛ وممن خدم هذا الكتاب من الجزائريين:

(1) نيل الابتهاج: ص572، البستان: ص247

(2) مقدمة ابن خلدون: 10/3.

(3) انظر: نيل الابتهاج: ص500.

(4) انظر: المدرسة الفقهية المالكية بالجزائر: ص58.

* عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله أبو زيد (741 هـ)؛ قال عنه ابن مريم التلمساني: "ومن تآليف أبي زيد شرح عظيم على ابن الحاجب الفرعي، ولا أدري هل كمَّله أم لا".[1]

* أبو الروح شرف الدين عيسى بن مسعود المنكلاتي البجائي الزواوي (ت743هـ).

* محمد بن محمد المقري (ت 758هـ) شيخ علماء الجزائر والمغرب، كتب عليه طررا تتبّع وتعّقب فيها كثيرا على ابن عبد السلام التونسي.

* محمد بن أحمد بن مرزوق (ت781هـ) وسمى تأليفه "إزالة الحاجب عن فروع ابن الحاجب".[2]

*قاسم بن سعيد العقباني التلمساني (ت854 هـ)؛ له تعليق على مختصر ابن الحاجب، وقد جعل الشيخ عبد الرحمن الثعالبي (ت870 هـ) هذه التعليقة بحاشية شرحه على مختصر ابن الحاجب، الذي ألفه في سفرين ضخمين.[3]

* محمد بن الحسن أبركان(ت868 هـ)، له "الثاقب في لغة ابن الحاجب".[4]

* بركات الباروني الجزائري (توفي في القرن 8 هـ)، له شرح على ابن الحاجب في سبعة أسفار؛ قال الونشريسي:"سمعت شيخنا القاضي أبا عبد الله العقباني يحكي

(1) البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان: ص126.

(2) الديباج المذهب: 290/2، البستان: ص184، الشجرة: ص236.

(3) البستان: ص148.

(4) المرجع نفسه: ص220.

أن الشيخ أبا الخير بركات كان من العلماء الجلة الأعلام، وممن وضع على فروع ابن الحاجب شرحا في سبعة أسفار".[1]

* أبو زكريا يحيى بن موسى المازوني التلمساني(ت 883 هـ)، ضَمَّنَ كتابه الدرر المكنونة في نوازل مازونة كثيرا من الشروح على مختصر ابن الحاجب؛ قال في مقدمة كتابه:"وما يَقَعُ مع الأصحاب في المُذَاكَرَات أو في مَجْلِس الإقراء، من إشْكَال في كلام ابن الحَاجِبِ أو شُرَّاحِه".[2]

* جمع طُرَرَ المقَّرِي على ابن الحاجب الشيخ أحمد بن يحي الونشريسي (ت 914هـ) وسماها "الدرر القلائد وغرر الطرر والفوائد"، قال عنها المقري الحفيد:"وهي حاشية بديعة جدا.. فيها أبحاث وتحقيقات لا توجد في غيرها".[3]

ذ. خدمة الرسالة الفقهية لابن أبي زيد القيرواني (ت386 هـ).

* داود بن سليمان بن حسن البنبي (ت863هـ)؛ له شرح على الرسالة.[4]

* أبو زكريا يحيى بن أحمد بن رحمون العلمي القسنطيني (ت888 هـ) له شرح على الرسالة.[5]

(1) نيل الابتهاج: ص147، معجم أعلام الجزائر: ص53.

(2) الدرر المكنونة في نوازل مازونة: 199/1.

(3) نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب: 231/7، طبعت هذه الحاشية بتحقيق أبي الفضل الطنجي؛ ولأحمد الونشريسي تعليق على مختصر ابن الحاجب ذكر التنبكتي أنّه في ثلاثة أسفار جمع فأوعى، قال ابن مريم في البستان: وقفت على بعضه، وذكره صاحب هدية العارفين إسماعيل باشا باسم القصد الواجب في معرفة اصطلاح ابن الحاجب. نيل الابتهاج: ص135.

(4) انظر: البستان: ص101.

(5) انظر: المصدر نفسه: ص 101.

* محمد بن مريم المديوني التلمساني (توفي في القرن 11 هـ)، له تعليق مختصر على الرسالة.[1]

ر. **الاعتناء بالمختصر** لخليل بن إسحاق الجندي (ت 776 هـ): وقد دخل مختصر الشيخ خليل ابن إسحاق إلى المغرب العربي عن طريق الشيخ محمد بن عمر بن الفتوح التلمساني (ت 818 هـ) كما سبقت الإشارة إليه، ويوجد أكثر من 34 ما بين شرح وتعليق وحاشية ونظم من الجزائريين؛ ومنها:

* محمد بن أحمد بن مرزوق التلمساني (ت842 هـ): المترع النبيل في شرح مختصر خليل، اعتمده الشيخ الحطاب في كتابه مواهب الجليل وأشاد به؛ وقد سبق التطرق إليه في هذا البحث.

* إبراهيم بن فايد بن موسى الزواوي القسنطيني(ت857هـ)؛ له: تسهيل السبيل لمقتطف أزهار روض خليل، في ثمان مجلدات؛ وله أيضا: فيض النيل في شرح مختصر خليل في مجلدين، وله شرح ثالث، قال عنه التنبكتي: "ورأيت له شرحا آخر سماه: تحفة الميثاق على مختصر ابن إسحاق، من أوله إلى الجهاد في سفر ضخم في خزانة جامع الشرفاء بمراكش".[2]

* محمد بن عبد الكريم المغيلي (ت909 هـ)، وأسماه "مغني النبيل شرح مختصر خليل"؛ "اختصر فيه جدا؛ وصل فيه إلى القَسْمِ بين الزوجات؛ وله عليه قطع أخرى من البيوع وغيرها؛ بل قيل إنه شرح ثلاثة أرباع المختصر، وحاشية عليه سماها إكليل المغني وقفت منها إلى التيمم"[3]؛ وله كذلك شرح على خطبة خليل.[4]

(1) انظر: المصدر نفسه: ص315.

(2) كفاية المحتاج: ص 100، الإمام مالك ومدرسته الجزائرية، الشيخ باي بلعالم: ص 36.

(3) انظر: المصدر نفسه: ص578.

(4) انظر: البستان: ص256.

* محمد الطالب التلمساني، له: فتح الجليل شرح مختصر خليل.[1]

* أبو العباس أحمد بن محمد المقري (ت1041 هـ) وسماه" قطف المهتصر من أفنان المختصر".[2]

* حاشية العلامة مصطفى الرماصي (ت1136 هـ) على شرح التتائي على خليل.

* أحمد بن قاسم البوني(ت1116 هـ) له: فتح الإغلاق على وجوه مسائل مختصر خليل بن إسحاق.

* أبو زيد عبد الرحمن الثعالبي، له شرح على المختصر.

ثانيا. كتب القواعد الفقهية والفرائض والقضاء

أ . كتب القواعد الفقهية والفروق

* كتاب القواعد لمحمد بن محمد المقري (ت 759 هـ) الذي جمع فيه 1200 قاعدة فقهية؛ قصد فيه" إلى تمهيد ألف ومائتي قاعدة؛ هي الأصول القريبة لأمهات مسائل الخلاف المبتذلة والغريبة؛ رجوت أن يقتصر عليها من سمت به همته إلى طلب المباني؛ وقصرت به أسباب الأصول عن الوصول إلى مكامن النصوص من النصوص والمعاني؛ فلذلك شفعت كل قاعدة منها بما يشاكلها من المسائل وصفحت في جمهورها عما يحصلها من الدلائل".[3]

* وله عمل آخر في هذا المجال سماه "عمل من طَبَّ لمن حَبَّ"؛ وهو كتاب في القواعد والكليات الفقهية، فقد خصّ القسم الثاني منه للكليات الفقهية التي رتبها

(1) له نسخة خطية بالمكتبة الوطنية الجزائرية في 650 صفحة حتى باب الحج. انظر: الإمام مالك ومدرسته الجزائرية: ص 37.

(2) انظر: شجرة النور الزكية: ص300، والأعلام: 237/1.

(3) القواعد للمقري: ص 66، تحقيق د/ محمد الدبدابي، واصطلاح المذهب: ص433.

على أبواب الفقه وجمع منها 527 كلية، وفي القسم الثالث جمع فيه القواعد التي يتكرر ذكرها في المسائل وقد أوصلها إلى 217 قاعدة.[1]

* إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك؛ لأحمد بن يحي الونشريسي، وقد جمع فيه 118 قاعدة فقهية ينبني عليها الخلاف في المذهب المالكي.[2]

* وله أيضا: عدة البروق في جمع ما في المذهب من الجموع والفروق؛ جمع فيه 1155 فرقا، وغاية تأليفه كما ذكر في مقدمته؛ ليستعان به على فك كثير من المتناقضات الواقعة في المدونة وغيرها من أمهات الروايات؛ وهو كتاب في المقاصد يبين العلل في اختلاف الأحكام بين المسائل[3].

* النور المقتبس من قواعد مذهب مالك بن أنس؛ لعبد الواحد بن أحمد الونشريسي(ت955هـ)؛ نظم فيه قواعد مذهب مالك، ولخص فيه كتاب والده وزاد عليه زيادات رائقة؛ وذكر صورا وأمثلة على ما في الأصل؛ وقواعد بأمثلتها، ترجم لها آخر الرجز؛ استخرج أكثرها من المختصر الكبير لابن عرفة.[4]

* اليواقيت الثمينة فيما انتمى لعالم المدينة، لأبي الحسن علي بن عبد الواحد الأنصاري السلجماسي الجزائري (ت1066هـ)، وله أيضا: شرح المنهج المنتخب إلى قواعد المذهب.[5]

ب. **علم الفرائض والمواريث**؛ وممن ألف فيه من الجزائريين:

---

(1) مقدمة تحقيق الدكتور محمد الدردابي لكتاب قواعد المقري: ص 30.

(2) حققه الدكتور الصادق الغرياني وطبع في دار ابن حزم بلبنان سنة 2006م، وله تحقيق وطبعات سابقة.

(3) طبع الكتاب طبعة حجرية بفاس في 296 صفحة؛ وأعاد الدكتور حمزة أبو فارس تحقيقه وطبعته دار الغرب الإسلامي بلبنان سنة 1990م.

(4) انظر: نيل الابتهاج: ص188، وشجرة النور: ص282.

(5) انظر: نفح الطيب: 236/3، وشجرة النور الزكية: 308/1.

* أبو إسحاق إبراهيم بن أبي بكر الأنصاري البيري التلمساني(ت697هـ)؛ الأرجوزة التلمسانية في الفرائض.[1]

وبلغت أبياتها 847 بيتا؛ وتناول فيها المحاور الأساسية لعلم الفرائض؛ وكتبها قبل الثلاثين من عمره؛ وإلى ذلك أشار في البيت 31:

هَذَا وإِنْ لاَحَظَهَا مَنْ يَعْدِلُ فلِبَنِي العِشْرِينَ عُذْرٌ يُقْبَلُ

وقد وضع الله لها القبول فكثرت عليها الشروح والتعليقات، واهتم بها العلماء؛ فقد شرحها:

* أبو الحسن المغيلي العصنوني (توفي في القرن 9 هـ)، في شرح الأرجوزة التلمسانية؛ قال في مستهلها:"فإني لما رأيت طلبة الزمان مولعين برجز الفقيه الفرضي أبي إسحاق إبراهيم بن أبي بكر التلمساني البيري رحمه الله معتكفين على درسه ومعتنين بفهمه، انتدبت إلى شرحه...".[2]

* محمد بن أحمد الحباك التلمساني (ت 867 هـ)، له شرح على التلمسانية في الفرائض.[3]

* أحمد بن محمد بن زاغو(ت 845 هـ)؛ له شرح على التلمسانية؛ وله أيضا كتاب: منتهى التوضيح في عمل الفرائض من الواحد الصحيح.[4]

* يعقوب بن عبد الله السيتاني؛ له كتاب منتهى الباني ومرتقى المعاني في شرح فرائض أبي إسحاق التلمساني.[5]

(1) انظر: الديباج المذهب: 274/1، والبستان: ص56.

(2) شرح المنظومة التلمسانية: ص160، تحقيق: عبد اللطيف زكاغ.

(3) المصدر نفسه: ص123.

(4) انظر: نيل الابتهاج: ص119، والبستان: ص42.

(5) انظر: شرح المنظومة التلمسانية: ص123.

* عبد الرحمن الأخضري البسكري (ت 906 هـ)، له الدرة البيضاء في 500 بيت؛ قسمها إلى 3 أقسام: الحساب والتركات والقسمة.

* سعيد بن محمد العقباني(ت811هـ)؛ له شرح الحوفي في الفرائض.[1]

* محمد بن الحسن بن مخلوف الراشدي أبركان التلمساني (868ه)، له تقييد على الحوفي.[2]

* أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي(ت 895 هـ)؛ له المقرب المستوفي في شرح فرائض الحوفي.[3]

جـ. **كتب التوثيق والقضاء**؛ وممن ألف فيها:

* أبو العباس الونشريسي صاحب المعيار المتقدم؛ له كتاب غنية المعاصر والتالي في شرح وثائق الفشتالي؛ شرح به مسائل الفشتالي، طبع بفاس مرتين على هامش وثائق الفشتالي؛ وله كتاب: الواعي في مسائل الأحكام والتداعي؛ وكتاب: الولايات في مناصب الحكومة الإسلامية والخطط الشرعية، طبع بالرباط سنة 1937م؛ وكتاب: المنهج الفائق والمنهل الرائق والمعنى اللائق بآداب التوثيق وأحكام الوثائق، طبع على الحجر بفاس سنة 1298 هـ.[4]

* أبو يحيى موسى بن عيسى المغيلي المازوني، والد صاحب الدرر المكنونة، له كتاب الرائق في تدريب الناشئ من القضاة وأهل الوثائق.[5]

(1) نيل الابتهاج: ص190، البستان: ص106.

(2) البستان: ص86.

(3) معجم أعلام الجزائر: ص 190.

(4) انظر مقدمة تحقيق المعيار المعرب للونشريسي: 1/ د.

(5) انظر: تعريف الخلف برجال السلف: 2/ 584.

ثالثا. كتب الفتاوى والنوازل الفقهية وكتب متنوعة

أ. كتب الفتاوى والنوازل؛ وممن ألف فيها:

* أبو زكريا يحي بن موسى المغيلي المازوني (ت 883 هـ) في الدرر المكنونة في نوازل مازونة؛ وسبقت الإشارة إليه في الكتب المعتمدة في الفتوى عند المالكية؛ وقد جمع فيه فتاوى المتأخرين من علماء تونس وبجاية والجزائر وتلمسان.[1]

* أبو العباس أحمد بن يحي الونشريسي(ت914 هـ) المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والمغرب.[2]

* أحمد بن عيسى البطيوي (ت بعد 843 هـ)، فتاوي التلمساني؛ نقلها الونشريسي في المعيار.[3]

* أحمد بن محمد المغراوي التلمساني (ت 845 هـ)؛ فتاوى ابن زاغو؛ نقلت في المازونية والمعيار.[4]

* بركات الباروني الجزائري (توفي في القرن 8 هـ)، فتاوى الباروني؛ نقل عنه المازوني والونشريسي.[5]

* محمد بن أحمد المغيلي (ت875هـ)، فتاوى الجلاب؛ نقلها في المازونية والمعيار.[6]

(1) انظر: الدرر المكنونة في نوازل مازونة: 1/ 199.

(2) راجع مقدمة المعيار المعرب ج1.

(3) انظر: معجم أعلام الجزائر: ص 116، وتعريف الخلف: 74/2، ومعجم أعلام الجزائر:ص 32.

(4) انظر: البستان: ص 42، ومعجم أعلام الجزائر: ص 39.

(5) انظر: المصدر نفسه: ص 147، وتعريف الخلف: 108/2، ومعجم أعلام الجزائر: ص 53.

(6) انظر: المصدر نفسه: ص 552، ومعجم أعلام الجزائر: ص 144.

* محمد بن عبد الله بن عبد الجليل التنسي (899 هـ)، فتوى حول يهود توات.[1]

ب. كتب فقهية متنوعة

* شرح التفريع لمحمد بن إبراهيم التلمساني (ت656هـ)، والتفريع لأبي القاسم عبيد الله بن الحسين ابن الجلاب البصري، وقام باختصار الشرح شهاب الدين القرافي، ولابن قنفذ القسنطيني اللباب في اختصار الجلاب.[2]

* شرح التلقين؛ لإبراهيم بن يخلف المطماطي التنسي (ت 670 هـ)، شرحه في عشر مجلدات وضاع في حصار تلمسان.[3]

* شرح الوغليسية؛ لأبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي؛ والوغليسية مختصر في الفقه ضم الطهارة والصلاة والصوم؛ ألفه عبد الرحمن بن أحمد الواغليسي البجائي (ت 786 هـ).[4]

* اللمع في الفقه على مذهب الإمام مالك؛ لأبي إسحاق إبراهيم التلمساني (ت663هـ)؛ وهو كتاب مختصر جدا جامع لأبواب الفقه المالكي يقتصر فيه صاحبه على مشهور المذهب غالبا؛ وقام بشرح هذا المختصر سليمان بن شعيب البحيري (توفي في القرن 9 هـ)؛ ونقل عنه الحطاب في مواهب الجليل.[5]

(1) انظر: المصدر نفسه: ص 573، والبستان: ص 249، وشجرة النور: ص 267.

(2) انظر: المدرسة الفقهية المالكية في الجزائر: ص 58.

(3) انظر: البستان: ص67.

(4) انظر: نيل الابتهاج: ص572، والبستان: ص247.

(5) انظر: مقدمة تحقيق الشيخ محمد شايب شريف رحمه الله لكتاب اللمع: ص 11- 12؛ والكتاب طبعته دار ابن حزم بلبنان سنة 2009 م.

* تيسير المرام في شرح عمدة الأحكام؛ لمحمد بن أحمد بن مرزوق التلمساني الخطيب (ت781هـ)؛ شرح فيه عمدة الأحكام لعبد الغني المقدسي؛ قال المقري:"له شرح جليل على العمدة في خمسة أسفار جمع فيه بين ابن دقيق العيد والفاكهاني مع زوائد".[1]

* شرح حدود ابن عرفة، الموسوم بـ"الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية"؛ لأبي عبد الله محمد الأنصاري الرصاع التلمساني ثم التونسي (ت894هـ).[2]

* غنية المريد لشرح مسائل أبي الوليد؛ لمحمد بن مريم المديوني المليتي (ق11هـ)؛ وله كذلك التعليقة السنية على الأرجوزة القرطبية.[3]

* نظم بيوع الآجال؛ لأحمد بن محمد بن الحاج اليبدري (ت930 هـ)، وله كذلك نظم في التسمية، ونظم مسائل النسيان ونظم طهارة الثوب.[4]

* مختصر الشيخ عبد الرحمن الأخضري البسكري (ت ق 10 هـ)؛ وأهم شروحه؛ شرح الفقيه عبد اللطيف المسبح المرداسي القسنطيني (ت980 هـ)، وشرح عبد الكريم الفكون القسنطيني (ت1073هـ).[5]

هذا ما أمكن جمعه وتتبعه مما خدم به علماء القطر الجزائري المذهب المالكي، حيث تميز جهدهم بين الأصالة في التأليف أو التبسيط للطلاب، وما لم نأتي على

(1) انظر: نفح الطيب: 418/5، ونيل الابتهاج: ص270؛ وقد حققت الدكتورة سعيدة بحوت جزء منه؛ وطبعت دار ابن حزم عملها في مجلدين، سنة 2011 م.

(2) الكتاب حققه محمد أبو الأجفان والطاهر المعموري، وطبعته دار الغرب الإسلامي في لبنان سنة1993م.

(3) انظر: البستان: ص314.

(4) انظر: المصدر نفسه: ص 9 _ 10.

(5) انظر: المدرسة الفقهية الجزائرية: ص63.

ذكره أضعاف ما ذكرناه؛ فقصدنا في هذا المقـــام التمثيـــل والتـــدليل لا البســـط والإحصاء.

الخاتمة ونتائج البحث

لقد دخل المذهب المالكي إلى القطر الجزائري وتربع على عرشه دون منازع فصار مذهب الدولة والرعية؛ وبرز من علماء الجزائر من نبغ في فقه مالك تأليفا وتقعيدا وتدريسا وإفتاء.

كما لعبت المبادئ والأصول العقائدية والفقهية التي أرساها الإمام مالك دورا مهما في الحفاظ على الهوية الدينية والثقافية لدول الشمال الإفريقي؛ وتمسك الشعوب والسلاطين بهذا المذهب السني الأصيل دليل على صحته واستجابته لمتطلبات أهل هذه البلاد.

كثرت الحواضر الفقهية في بلاد الجزائر شمالا وجنوبا وشرقا وغربا؛ جعلها مدارس بينها بعض التباين في طريقة دراسة الفقه المالكي والتأليف فيه.

تنوع الإنتاج الفقهي الجزائري؛ بين الأصيل الجاد، والشروح والتعليقات، وبين التكرار لكلام وشروح السابقين.

تميز الإنتاج الفقهي الجزائر بتعدد الموضوعات التي ألف فيها الفقهاء، من شروح لأهم الكتب في المذهب إلى تقعيد الفقه والفقه النوازلي والعملي وكذا أحكام القضاء والتوثيق ومواضيع متنوعة.

ومما يوصى به في مثل هذا المقام:

لابد لأهل الخير والعلم والصلاح في أرض الجزائر الطيبة المسلمة من أن يمموا وجوههم قبلة التراث الفقهي المالكي لعلماء الجزائر؛ وجله مخطوط؛ لأن المستقبل لدين الله، وقد بدت تباشير هذا الصباح تلوح، وكان لزاما علينا تهيئة طائفة من الفقهاء والمفتين يحملون على عاتقهم هذه المهمة الشاقة والخطيرة.

استخراج المناهج الاجتهادية التي بنى عليها علماء كل منطقة نظرهم الفقهيـــة، لأجل استثمارها للنهوض بالمذهب المالكي حتى يستجيب لمتطلبات العصر الراهن.

تقنين المذهب المالكي للاستفادة منه في حالة ما إذا وصل الإســـلام إلى ســـدة الحكم كما يحدث في كثير من الدول العربية.

أفرزت لنا المدرسة الجزائرية كتبا فقهية مالكية مميزة تحتـــاج إلى مـــن يحققهـــا ويخرجها إلى الوجود؛ كشرح ابن مرزوق على خليل، والدرر المكنونة في نـــوازل مازونة، والمعيار المعرب، وفتاوى العلماء المتناثرة هنا وهناك.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

مسرد المصادر والمراجع

1. أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، أحمد بن محمد بن أحمد بن يحيى، أبو العباس المقري التلمساني، تح: مصطفى السقا وإبراهيم الإبياري وعبد العظيم شلبي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة، 1358 هـ - 1939 م.

2. اصطلاح المذهب، إبراهيم علي، دار البحوث والدراسات الإسلامية، دبي الإمارات العربية، ط2(2004م).

3. الأعلام، للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط 2006م.

4. البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، ابن مريم المديوني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986م.

5. بوطليحية، نظم في المعتمد من الكتب والفتوى على مذهب المالكية، تح: يحيى بن البراء، دار الريان، بيروت لبنان، ط1 2001م.

6. بيوتات العلماء بتلمسان من القرن 7 هـ حتى القرن 10 هـ؛ د/ نصر الدين بن داود، قسم التاريخ، جامعة تلمسان، 2010/2009 م.

7. ترتيب المدارك وتقريب المسالك، القاضي عياض اليحصبي، وزارة الأوقاف المغربية، تح: محمد تاويت الطنجي، ط2، 1403هـ/ 1983م.

8. تعريف الخلف برجال السلف، أبو القاسم الحفناوي، مؤسسة الرسالة، دمشق سورية، ط1986م.

9. الدرر المكنونة في نوازل مازونة، أبو زكريا المازوني، دراسة وتحقيق د/ ماحي قندوز، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الجزائر، ط1، 1433هـ/ 2012م.

10. الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب لابن فرحون، ابن فرحون، الكليات الأزهرية، القاهرة مصر.

11. ديوان العبر، ابن خلدون (د ط) (د ت).

12. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد مخلوف، دار الفكر بيروت لبنان.

13. شرح المنظومة التلمسانية، تحقيق: عبد اللطيف زكاغ، دار ابن حزم بيروت لبنان، ط1، 2009م.

14. عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، أبو العباس أحمد الغبريني، تح: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، ط 1981م.

15. القواعد للمقري، تح: د/ محمد الدبدابي، دار الأمان الرباط المملكة المغربية، ط 2012 م.

16. كتاب الملتقى الخامس للمذهب المالكي بعنوان "المدرسة المالكية الجزائرية" المنعقد بولاية عين الدفلى الجزائر 16/15/14 أفريل 2009. المدرسة المالكية في الجنوب الجزائري؛ د/ كشنيط عز الدين؛ الإمام مالك ومدرسته الجزائرية، الشيخ باي بلعالم، المدرسة الفقهية المالكية في الجزائر ملامحها ونبوغها، د/ موسى إسماعيل، مدرسة بجاية وإسهامها في خدمة المذهب المالكي، د/ حفيظة بلميهوب.

17. كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، أحمد بابا التنبكتي، تح: أبو يحيى الكندري، دار ابن حزم، لبنان، ط1، 1422هـ/2002م.

18. اللمع في الفقه المالكي، أبو إسحاق التلمساني تحقيق الشيخ محمد شايب شريف، دار ابن حزم لبنان، ط1، 2009م

19. المذاهب الفقهية الأربعة وانتشارها عند جمهور المسلمين، أحمد تيمور باشا، دار الأفاق، القاهرة مصر.

20. معجم أعلام الجزائر، عادل نويهض، المكتب التجاري، بيروت لبنان، ط1972م.

21. معلمة الفقه المالكي لعبد العزيز بنعمر، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان.

22. مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، محمد الحطاب، دار الفكر؛ ط3، 1992م.

نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، أحمد المقري، تح إحسان عباس، دار صادر، بيروت لبنان.